فوفق الاحصاءات الرسمية لوزارة الدفاع فان حكومة الولايات المتحـــدة الاميركية قد عقدت خلال عام ١٩٧٥ عقودا بمبلغ ٩٥١١ مليون دولار (حوالي عشر بليارات دولار) نتيجة مبيعاتها من الســـلاح في الخارج بما في ذلك الاسلحة الجوية · مما يعني ان الانخفاض الجزئي في الانفاق الداخلي قـد تحول الى ارتفاع ملحوظ في التصدير الخارجي وكأن السياسة الاميركيـــة الجديدة هي تصدير الدمار الى العالم وابعاد شبحه قدر الامكان عن مجتمعها·

واستنتاجـات :

ان هذا البحث يستهدف اظهار بعض الاتجاهات البـــارزة في التركيب الاقتصادي والاجتماعي والسياسي الاميركي قد تساعدنا على فهم السياســة الاميركية المنتظرة في العالم لاسيما في منطقة الشرق الاوسط ··

اولا : ان صناعة الاسلحة اصبحت صناعة ذات نفوذ متعاظم داخل المجتمع الاميركي وبغض النظر عن المبررات الاقتصادية والاستراتيجية لهذا النفـوذ المتعاظم فقد اصبح واضحا ان هذه الصناعة اصبحت تسهم بشكل فعال فـي معظم القرارات والاستراتيجيات التي تضعها الولايات المتحدة ·

ثانيا : ان هذه الصناعة بامتداداتها الملموسة داخل الاوساط السياسيـــة والعسكرية قد تحولت الى قوة رئيسية هامة داخل الدولة الاميركية ·

ثالثا : ان هذه الصناعة ، اذا كانت قد احنت رأسها مرحليـــا للضغوط الداخلية بتخفيض التورط الاميركي العسكري في الخارج ، فانها حاولت ان تجد لنفسها منافذ جديدة للتسويق متمثلة بتصدير الاسلحة الى العالم ·

رابعا : ان هذه المنافذ الجديدة تحتاج ، في ظل المخاطر الكبرى الناجمة عن حرب عالمية شاملة ، ان تلجأ السياسة الاميركية العليا الى المساهمة في ابقاء التوتر في مناطق متعددة من العالم مع الحرص على ابقاء هذا التوتر في الحدود التي لا يتطور فيها باتجاه حسم جذري للمواقف والاتجاهات لمصلحة الحركة الثورية العالمية ·

خامسا : ان منطقة الشرق الاوسط بقضيتها المركزية (القضية الفلسطينية) والقضايا الاخرى (الخليج ، خلافات الحدود ، الانقسامات ذات الطبيعـــة العنصرية والطائفية والقبلية) وبامكاناتها المالية المتزايدة تشكل المجال الخصب لتصدير السلاح الاميركي واستيعابه ·

ان هذا الاستنتاج تدعمه الارقام والحقائق التي ظهرت عن صفقات الاسلحـة المعقودة بين بلدان الشرق الاوسط ·